

تفسير البحر المحيط

@ 238 أنفقه . وقال محمد بن نعيم الترمذي : هو الإسراف في الإنفاق . الكيل : مصدر كال وكال معروف ، ثم يطلق على الآلة التي يكالها كالمكيال . الميزان : مفعال من الوزن وهو آلة الوزن كالمنقاش والمضرب والمصباح ، وتختلف أشكاله باختلاف الأقاليم كالمكيال .

{ وَهَوَ الرَّذِيّ أَنْشَأَ جَنَاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ
وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ
مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ } مناسبة هذه الآية لما قبلها أنه تعالى لما أخبر
عنهم أنه حرموا أشياء مما رزقهم ، أخذ يذكر تعالى ما امتنّ به عليهم من الرزق الذي
تصرّفوا فيه بغير إذنه تعالى افتراء منهم عليه واختلافاً فذكر نوعي الرزق النباتي
والحيواني فبدأ بالنباتي كما بدأ به في الآية المشبهة لهذا ، واستطرد منه إلى الحيواني
إذ كانوا قد حرّموا أشياء من النوعين و { مَّعْرُوشَاتٍ } اسم مفعول يقال : عرّشت
الكرم إذا جعلت له دعائم وسمكاً ينعطف عليه القضبان . وهل المعروشات ما غرسه الناس
وعرّشوه وغيرها ما نبت في الصحاري والبراري ؟ وهو قول ابن عباس ، أو كل شجر ذي ساق
كالنخل والكرم وكل ما نجم غير ذي ساق كالزروع أو ما يثمر وما لا يثمر أو الكرم قسمت إلى
ما عرش فارتفع وإلى ما كان منها منبسطة على الأرض ؟ قاله ابن عباس ، أو ما حوله حائط
وما لا حائط حوله وما انبسط على وجه الأرض وانتشر كالكرم والقرع والبطيخ ، وما قام على
ساق كالنخل والزروع والأشجار قاله ابن عباس ، أو الكرم الذي عرش عنده وسائر الشجر الذي
لا يعرش أو ما يرتفع بعض أغصانه على بعض وما لا يحتاج إلى ذلك ، أو ما عادته أن يعرش
كالكرم وما يجري مجراه وما لا يعرش كالنخل وما أشبهه ؟ تسعة أقوال : والظاهر أن المعروش
ما جعل له عرش كرماء كان أو غيره ، وغير المعروش ما لم يجعل له ذلك ، ولما كانت هذه
الآية واردة في معنى ذكر المنّة والإحسان قدم ما حاجة العرب إليه أشد وما هو أكثر فيه ،
كما قال تعالى : { بِيَوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ } وهو غالب قوتهم ، فقل : { وَالنَّخْلَ
وَالزَّرْعَ } ولما كانت تلك الآية جاءت عقب إنكار الكفار التوحيد وجعلهم معه آلهة ،
استطرد من ذلك إلى المعاد الأخروي واستدل عليه بقوله : { وَهَوَ الرَّذِيّ أَنْزَلَ مِنَ
السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَاتٍ كُلٌّ شِدَاءٌ } فاندرج فيه { النَّخْلَ *
وَالزَّرْعَ } كان الابتداء في التقسيم بذكر الزرع لصغر حبه وهو أدل على التوحيد ،
والقدرة التامة وأبلغ في الاعتبار وأسرع في الانتفاع من ما هو فوقه في الجرم ، والظاهر

دخول { وَالنَّخْلَ } وما بعده في قوله : { جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ }
مَعْرُوشَاتٍ { فاندرج في { جَنَّاتٍ } وخص بالذكر وجرّد تعظيماً لمنفعته والامتنان به ،
ومن خص الجنات بقسمها بالكرم قال : ذكر النخل وما بعده ذكر أنواع أخير تعالى بأنه
أنشأها واختلاف أكله وهو المأكول ، هو بأن كل نوع من أنواع النخل والزرع طعاماً ولوناً
وحجماً ورائحة يخالف به النوع الآخر والمعنى مختلفاً أكل ثمره وانتصب مختلفاً على أنه
حال مقدره ، لأنه لم يكن وقت الإنشاء مختلفاً . وقيل : هي حال مقارنة وذلك بتقدير حذف
مضاف قبله تقديره وثمر النخل وحب الزرع والضمير في { أَكَلَهُ } عائد على { النَّخْلَ }
* وَالزَّرْعَ { وأفرد لدخوله في حكمه بالعطفية قال معناه الزمخشري : وليس بجيد لأن
العطف بالواو لا يجوز إفراد ضمير المتعاطفين . وقال الحوفي : والهاء في { أَكَلَهُ }
عائدة على ما تقدّم من ذكر هذه الأشياء المنشآت ؛ انتهى . وعلى هذا لا يكون ذو الحال {
النَّخْلَ * وَالزَّرْعَ } فقط بل جميع ما أنشأ لاشتراكها كلها في اختلاف المأكول ، ولو
كان كما زعم لكان التركيب مختلفاً أكلها إلا إن أخذ ذلك على حذف مضاف أي ثمر جنات وروعي
هذا المحذوف فقيل : { أَكَلَهُ } بالإفراد على مراعاته فيكون ذلك نحو قوله : { أَوْ
كَطُلُمَاتٍ فِي بَحْرِ لُجِّي } يغشاه موج أو كذي ظلمات ، ولذلك أعاد الضمير في {
يَغْشَاهُ } عليه ، والظاهر عوده على أقرب مذكور وهو { الزَّرْعَ } ويكون قد حذفت حال
{ النَّخْلَ } لدلالة هذه الحال عليها ، التقدير { وَالنَّخْلَ * مُخْتَلِفًا أَكَلَهُ }
{ والزرع مختلفاً أكله كما تأول بعضهم في قولهم : زيد وعمرو قائم أي زيد قائم وعمرو
قائم ، ويحتمل أن يكون الحال مختصة بالزرع لأن أنواعه